أوضاع باكستان وانعكاساتها على منطقة الخليج

د. صالح عبد الرحمن المانع

تسارعت الأحداث السياسية في باكستان بعد اقتحام ما يسمى بالمسجد الأحمر، أو مسجد (لال) في إسلام أباد قبل نحو عشرة أيام، والذي سقط ضحيته ما يقارب ١٠٠ قتيل حسب الإحصائيات الرسمية، وعدة مئات من القتلى، حسب إحصائيات أخرى غير رسمية. وتلا تلك العملية العسكرية، حدوث عمليات انتحارية وتفجيرات عديدة ضد القوات الحكومية الباكستانية التي توجهت إلى مناطق وزيرستان ومنطقة الحدود الشمالية الغربية، المتاخمة لأفغانستان.

وقد انهت عملية مسجد (لال) والعمليات القتالية الأخرى، هدنة معلنة بين القبائل الباكستانية والحكومة المركزية في إسلام أباد كان الطرفان قد وقعا عليها في سبتمبر الماضي.

وتشك الولايات المتحدة الأميركية في أن عناصر من حركة "طالبان"، وربما أيضاً من تنظيم "القاعدة"، تستخدم مناطق الحدود بين باكستان وأفغانستان كساحة استعدادات خلفية لعملياتها العسكرية ضد قوات حلف "الناتو" في أفغانستان والقوات الحكومية الأفغانية. ولذلك أهابت إدارة الرئيس جورج بوش، بالرئيس الباكستاني برويز مشرف، بالامتناع عن توقيع أي اتفاقية هدنه مع قبائل وزيرستان، ومضاعفة العمل على تمشيط تلك المنطقة بحثاً عن عناصر تخريبية.

أي انهيار لمؤسسات السلطة في جنوب آسيا، سينعكس سلباً على منطقة الخليج؛ بزيادة أعداد المهاجرين، الشرعيين وغير الشرعيين، إلى مدن الخليج المكتظة.

غير أن الرئيس مشرّف وجد نفسه بين السندان الأميركي والمطرقة المحلية متمثلة في زيادة التطرف السياسي في البلاد نتيجة عوامل أهمها الانفجار السكاني، وتراجع دخول الغالبية الشعبية. ولكن انحداره من خلفية عسكرية، حتّم عليه أن يضع مسألة الأمن في أولوية اهتمامات الدولة ومؤسساتها العسكرية. والحقيقة أن باكستان كانت تعاني منذ حوالي ست سنوات من حرب الولايات المتحدة ضد الإرهاب، وبسبب موقعها القريب من مناطق العمليات العسكرية الأميركية في الحرب ضد "طالبان" و"القاعدة". ولذلك كان من الصعب على الرئيس مشرف أن يجد نقطة توازن بين المتطلبات الأميركية من حكومته، وبين الإبقاء على الاستقلال النسبي الذي كانت تتمتع به المناطق القبلية، والتي لم تكن لتقبل بأن تفقد هذه الميزة التي تمتعت بها لقرون طويلة، وأن تخضع بشكل مباشر وكامل لسلطة مركزية بعيدة في راولبندي.

هذا التوتر تفاعل إذاً، وبشدة، مع حركات التطرف الإسلامي الذي تعاني منه باكستان، مثلما تأثر بالضغط الأميركي الخارجي. كما أن وعود الرئيس مشرف بتحويل السلطة إلى حكومة منتخبة بحلول نهاية عام ٢٠٠٥، لم تتحقق، مما فاقم من انقسام الطبقة السياسية الحاكمة. ومما زاد الطين بلة هو قرار حكومته بإقالة رئيس المحكمة الدستورية. وهو القرار الذي أثار ضجة كبيرة في صفوف الطبقة السياسية الحاكمة وأجج غضب قوى المعارضة، وكاد أن يعصف بحكومة مشرّف لولا التدخل الحكيم للسلطة القضائية التي وضعت حداً لمثل ذلك التصرف وما نتج عنه من أزمة حادة. وقد جاءت تصريحات نسبت إلى البيت الأبيض، وكذبت فيما بعد، مفادها أن الولايات المتحدة يمكن أن تقوم بعمليات عسكرية ضد أهداف إرهابية في باكستان... جاءت تلك التصريحات لتصب الزيت على النار، بحيث اتهم أعداء مشرف حكومته بأنها تعرض استقلال باكستان للأذى، إن هي قبلت بمثل تلك العمليات.

ويبدو أن تراجع التهديد الهندي وتطبيع العلاقات مع باكستان، قد خفف من الخشية التاريخية للباكستانيين إزاء عدوهم التقليدي على الحدود الشرقية. كما أن تصدي مشرف لثقافة المدارس الدينية ومحاولة تقليصها والحد من تأثيرها، دون وجود بدائل أخرى من مدارس حديثة تستطيع استيعاب الطلاب واستقطابهم إلى العلوم الحديثة، قد جعل من الصراع بين ثقافتين، إسلامية وغربية، أمراً شبه محتوم.

والعجيب أن الولايات المتحدة، الحليف التقليدي لباكستان، بمثل تلك التهديدات الموجهة ضد حليفتها، تقلل من قيمة ومكانة الحكومة المتحالفة معها في راولبندي. وقد أحس عدد من قادة المعارضة الباكستانية، أن الحكومة الأميركية ربما فقدت إيمانها بتحالفها مع مشرف، لذلك فإن قادة هذه الأحزاب ينوون تنسيق مواقفهم والضغط على الحكومة الحالية لإعلان موعد قريب للانتخابات.

كما أن زعيمة المعارضة، بنازير بوتو، تتأهب للعودة إلى بلادها في سبتمبر القادم، لتقود مجموعة من الأحزاب السياسية في محاولة أخرى لاستعادة سلطتها المفقودة على يد العسكر.

وتأخذ باكستان أهمية أكبر في منطقة جنوب آسيا كونها دولة نووية. والحقيقة أن وجود القنبلة النووية في باكستان هو مصدر قوة لباكستان وحلفائها في منطقة الخليج العربي، وهو أيضاً مصدر ضعف لذلك البلد. فطالما كانت هناك حركات سياسية متطرفة، فسيرى الجيش الباكستاني أنه هو الأجدر بقيادة البلاد سياسياً والمحافظة على أمنها واستقلالها الوطنيين.

كما أن أي ضعف، أو حالة عدم استقرار سياسي في هذا البلد، قد تزج بالاستقرار السياسي في عموم جنوب آسيا، لاسيما في الهند وإيران، إلى حالة من السيولة وعدم الاستقرار. وطالما كانت دول الخليج العربية تطمح وتسعى إلى استقرار هذه المنطقة المتاخمة لها، لذلك فإن من مصلحة هذه البلدان أن يعود الاستقرار والحياة الديموقراطية والنمو الاقتصادي إلى هذا البلد المسلم.

كما أن أي انهيار في مؤسسات السلطة في باكستان، سينعكس سلباً على منطقة الخليج العربي، بزيادة أعداد المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين إلى المدن الخليجية المكتظة بالسكان. وربما صدّر هؤلاء المهاجرون إلى المدن الخليجية مشاكلهم وحملوا معهم هواجسهم ونزاعاتهم السياسية، مما يوجب على دول الخليج دعم أي تحركات سياسية تهدف إلى تهدئة الأمور وتعزيز الاستقرار في باكستان، ودعم سلطتي القضاء والبرلمان، وتحفيز كل السبل لإنجاح الحوار القائم مجدداً بين الحكومة الباكستانية، وزعماء القبائل في وزيرستان وغيرها من هذه المناطق. فيكفينا أن الوضع في العراق ملتهب إلى حد يقربه من الحرب الأهلية، والوضع في إيران على نار ساخنة، ولا يمكننا أن نتحمل مزيداً من التسخين في هذه المنطقة، والذي إن لم يعالج بكثير من الحكمة والتبصر، فقد يقود إلى حريق يعصف بإنجازات البلدان المتاخمة وبنظمها السياسية.

نقلا عن/ صحيفة (الاتحاد) الإماراتية

النشاط الاقتصادي في دولة قطر

تولي وزارة الاقتصاد والتجارة القطرية أهمية كبرى لتحفيز النشاط الاقتصادي بكافة قطاعاته، وإرساء قواعد الحرية الاقتصادية والمنافسة العادلة والشفافية وتحقيق الانفتاح التجاري وتعزيز التعاون الدولي.

وتعمل الوزارة على تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لجذب رؤوس الأموال المحلية و الأجنبية و زيادة ثقة المستثمرين في الاقتصاد القطري، وتعمل على تشجيع القطاع الخاص وإزالة كافة المعوقات التي تواجهه وتحرص على تبسيط إجراءات تأسيس الشركات و تنمية سوق التمويل و تطوير خدمات التأمين و حماية المصنفات الفكرية و العلامات التجارية و براءات الاختراع،فضلا عن المشاركة في المعارض و الأسواق الدولية .

كما تعمل الوزارة على إعداد التشريعات الخاصة بأنظمة التجارة الداخلية وتقوم بالإشراف على مزاولة المهن الاقتصادية والتجارية وتتولى أيضا عقد الاتفاقيات التجارية الثنائية و الإقليمية و الدولية و اتفاقيات التعاون الاقتصادي.

وتتألف وزارة الاقتصاد والتجارة من الوحدات الإدارية التالية وهي إدارة الشؤون الاقتصادية، وإدارة الشؤون التجارية وإدارة المواصفات والمقاييس وحماية المستهلك، وإدارة الشؤون الإدارية والمالية وإدارة التعاون ووحدة التخطيط والمتابعة.

وقد أصبحت قطر العضو الحادي والعشرين بعد المائة في الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية (الغات) منذ عام ١٩٩٤ والتي تعرف حاليا باسم منظمة التجارة العالمية.

التجارة الخارجية

ارتفعت التجارة الخارجية عام ٢٠٠٥ بحوالي (٤٠,٥) مليار ريال أو بنسبته ٤٥,١ ٪ عن مستواها المحقق عام ليصل إلى نحو (١٣٠,٤) مليار ريال.

الواردات

شهدت الواردات قفزة كبيرة وملحوظة خلال عام ٢٠٠٥ أوصلتها إلى (٣٢٩٩٢) مليون ريال بعد أن كانت عام ٢٠٠٤ (١٩٦٩١) مليون ريال وتعود هذه القفزة إلى ما يشهده الاقتصاد القطري من استثمارات كبيرة واستيراد كميات كبيرة من السلع والمواد الأولية اللازمة .

ووصلت قيمة الواردات من دول مجلس التعاون هذا العام (٥١٢٥) مليون ريال واحتلت المركز الثالث بنسبة ١٤ ٪ وشكلت الواردات القطرية من مجموعة الدول العربية الأخرى (غير الخليجية) نسبة ١,٦ ٪ من إجمالي الواردات القطرية لعام ٢٠٠٥ حيث بلغت قيمة الواردات القطرية منها حوالي (٥٨٣) مليون ريال .

وتعتبر مجموعة الاتحاد الأوروبي أهم شريك تجاري لدولة قطر نظرا لتبؤ الحصة النسبية للواردات القطرية من هذه المجموعة المرتبة الأولى بين كافة التكتلات الاقتصادية حيث بلغت قيمة الواردات القطرية من هذه المجموعة خلال عام ٢٠٠٥ حوالي (١٢٢٩٤) مليون ريال .

جاءت الواردات القطرية من بقية الدول الأوروبية في المرتبة السادسة من حيث قيمة الواردات الآتية من هذه المجموعة التي بلغت قيمتها حوالي ٦٦٥ مليون ريال وشكلت نحو ٢,٠ ٪ من إجمالي الواردات القطرية.

بلغت قيمة الواردات القطرية من الدول الآسيوية غير العربية خلال عام ٢٠٠٥ حوالي (١٢٠٩٤) مليون ريال.

وجاءت الواردات القطرية من دول أمريكا الشمالية في المرتبة الرابعة من حيث حصتها النسبية حيث بلغت قيمة الواردات منها حوالي (٤٣٩٧) مليون ريال

وكان للواردات القطرية من الولايات المتحدة الأمريكية النصيب الأكبر من هذه الحصة النسبية.

وجاءت الواردات القطرية كافة دول أمريكا الوسطى والجنوبية في المرتبة الخامسة بقيمة (٦٦٩) مليون ريال.

ووصلت قيمة الواردات القطرية الآتية من مجموعة دول المحيط التي تضم استراليا ونيوزيلندا في المرتبة الثامنة حيث بلغت قيمة الواردات القطرية منها حوالي (٤٩٤) مليون ريال.

وجاءت قيمة الواردات القطرية الآتية من الدول الإفريقية (غير العربية) في المرتبة التاسعة حيث بلغت قيمة الواردات من هذه المجموعة حوالي ١٣٠ مليون ريال خلال عام ٢٠٠٥.

وجاءت قيمة الواردات القطرية الآتية من مجموعة الدول غير المصنفة في المرتبة العاشرة والأخيرة حيث بلغت خلال عام ٢٠٠٥ حوالي ١٠ ملايين ريال.

الصادرات

تبوأت الصادرات القطرية من النفط المرتبة الأولى بين مكونات الصادرات القطرية الإجمالية حيث بلغت قيمتها لعام ٢٠٠٥ حوالي (٥٤٢٠٣) مليون ريال بزيادة مقدارها (٢٣١٥٧) مليون ريال أو مانسبته ٧٤,٦ ٪ عن قيمتها في العام السابق.

صادرات قطر الأخرى غير النفطية قد تراجعت خلال عام ٢٠٠٥ بحوالي (٢١٢٤) مليون ريال أو مانسبته ١٦,٨ ٪ عن مستواها في العام السابق.

وتتمتع البضائع الضرورية لتنمية البنية التحتية الصناعية بشروط استيراد معفاة من التعرفة الجمركية، كما هو الحال بالنسبة للمنتجات الغذائية والمقتنيات الشخصية. وهناك ضريبة استيراد بنسبة (٤٪) فقط على معظم السلع الأخرى وتفرض رسوم حماية على المنتجات التي تنافس المواد المنتجة محليا بحيث تصل التعرفة الجمركية عليها إلى (٢٠٪) كما هو الحال مع الحديد والصلب والإسمنت المستورد، وإلى (٣٠٪) على اليوريا. أما التبغ فعليه ضريبة بواقع (٥٠٪)، بينما على الاسطوانات والآلات الموسيقية ضريبة بواقع (١٥٪) وهناك إعفاء جمركي على البضائع المصنعة في دول مجلس التعاون الخليجي.

ميزان المدفوعات القطري

حقق الوضع الكلي لميزان المدفوعات القطري فائضا بلغت قيمته حوالي ١٦١٢٢ مليون ريال لعام ٢٠٠٥ مقابل ١٤٢٩٤ مليون ريال للعام السابق بزيادة بلغت قيمتها ١٨٢٨ مليون ريال أو مانسبته ١٢,٨٪ عن العام السابق . وكان الفائض الذي تحقق في الحساب الجاري لعام ٢٠٠٥ والزيادة المتحققة فيه السبب الرئيسي للفائض المتحقق في الوضع الكلي لميزان المدفوعات ولزيادته أما الزيادة في الفائض المتحقق في الحساب الجاري فكانت نتيجة لارتفاع بند السلع من (٤٨٣٢١)مليون ريال لعام ٢٠٠٤ إلى (٦٠٧٨١) مليون ريال لعام ٢٠٠٥) بمقدار (١٢٤٦٠) مليون ريال لهذا العام.

ووصلت قيمة فائض الحساب الجاري إلى ٣٨٩٩٤ مليون ريال عام ٢٠٠٥ مقابل (٢٧٤٨٨) مليون ريال لعام ٢٠٠٤ أي بزيادة مقدارها (١١٥٠٦) مليون ريال أو مانسبته ٤١,٩٪ عن الفائض المتحقق في العام السابق.

كما حقق رصيد الميزان التجاري القطري لعام ٢٠٠٥ فائضا بلغ حوالي (٦٠٧٨١) مليون ريال مقابل (٤٨٤٢١) مليون ريال لعام ٢٠٠٤ أي بزيادة مقدارها (١٢٤٦٠) مليون ريال أو مانسبته ٢٥,٥٪ عما كان عليه عام ٢٠٠٤.

الاتفاقيات الثنائية

ترتبط دولة قطر مع الدول الشقيقة والصديقة بعدد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والتعاون التقني نلخصها في الآتي:

أ- اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري والفني.
ب- اتفاقيات حماية الاستثمارات المتبادلة.
ت- اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي.
ث- اتفاقيات الطيران والنقل الجوي.

التفاعل مع المجتمع الدولي

أ) الهيئات والمنظمات العالمية:
- عضوية منظمة التجارة العالمية.
- عضوية في الأمم المتحدة والهيئات والمنظمات المتفرعة منها.

ب) الهيئات والمنظمات العربية والإسلامية:
- عضوية في الجامعة العربية.
- عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي.
- عضو في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري في الدول العربية.
- عضو في اتفاقية منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى.

القوانين المنظمة للتجارة والاستثمار

- قانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٠ بتنظيم استثمار رأس المال الأجنبي في النشاط الاقتصادي
- قانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون الشركات التجارية .
- قانون رقم (٧) لسنة ٢٠٠٢ بشأن حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة.
- قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٢ بشأن العلامات والبيانات والأسماء التجارية والمؤشرات الجغرافية والرسوم والنماذج الصناعية.

غرفة تجارة وصناعة قطر

تأسست غرفة تجارة وصناعة قطرعام ١٩٦٣ بموجب القانون رقم (٤) للعام نفسه ، وكانت بموجب ذلك القانون من ضمن الإدارات الحكومية في الدولة ، إلى أن صدر القانون رقم (١١) لسنة ١٩٩٠ بإعادة التنظيم المؤسس للغرفة واعتبارها هيئة مستقلة ذات نفع عام تمثل المصالح التجارية والصناعية والزراعية لمنتسبيها ، ويتم اختيار أعضاء مجلس إدارتها عن طريق الانتخاب المباشر من قبل الجمعية العامة للغرفة .

وتختص الغرفة بجمع المعلومات والإحصاءات التي تهم العاملين في مجال التجارة والصناعة والزراعة وكذلك بتزويد الجهات الحكومية بما تطلبه من البيانات والمعلومات والآراء المتعلقة بالمسائل التجارية والصناعية والزراعية فضلا عن إبداء الرأي بصفة استشارية في إنشاء البورصات والأسواق والمعارض التجارية والصناعية والزراعية وإصدار الشهادات الدالة على مصدر البضائع وجنسية المصدرين (شهادات المنشأ) وتختص الغرفة بالتحكيم في المنازعات التي تقدم إليها ، وذلك باتفاق أصحاب الشأن.

أخبار متفرقة

افتتاح المنتدى التربوي في مدينة صلالة العمانية

صلالة / العمانية :

رعى عبدالعزيز بن محمد الرواس مستشار السلطان قابوس للشؤون الثقافية بقاعة المديرية العامة للتراث والثقافة بمحافظة ظفار أمس انطلاق فعاليات المنتدى الصيفي الرابع للتربويين تحت شعار(انتماء ونماء) بحضور معالي يحيى بن سعود السليمي وزير التربية والتعليم.

وفي بداية الافتتاح ألقى الدكتور احمد بن محمد الهنائي مدير دائرة تنمية الموارد البشرية بوزارة التربية والتعليم ورئيس اللجنة الفنية والتنسيق بالمنتدى كلمة قال فيها إن المنتدى يعد احد ابرز انعكاسات نهج الوزارة حول رؤيتها لتنمية الموارد البشرية عامة وللتنمية المهنية خاصة.

وأضاف أن وزارة التربية والتعليم استطاعت إيجاد خطة فعالة تتناسب مع جهود تطوير العمل التربوي تمثلت في عقد العديد من البرامج التدريبية وحلقات العمل والمشاغل النوعية ولها العديد من الإصدارات التربوية الهادفة التي تحفز النمو المهني الذاتي.

عقب ذلك تم عرض فلم وثائقي بعنوان(انتماء ونماء) استعرض من خلاله فعاليات المنتدى خلال السنوات الماضية إضافة إلى أهم الفعاليات التي يحتضنها منتدى هذا العام.

بعد ذلك بدأت فعاليات المنتدى حيث تم تقديم العديد من أوراق العمل من قبل المختصين والباحثين تدور حول رفع مستوى التحصيل الدراسي لدى الطلاب والانتماء الوظيفي والولاء المهني.

وعبر عبدالعزيز بن محمد الرواس عن تشرفه برعاية حفل افتتاح الملتقى التربوي الرابع بمحافظة ظفار مؤكدا بأن المنتدى يأتي أمام حرص أساسي لتطوير المعلم العماني.

مشيراً إلى أن الفعاليات الثقافية في كل عناصرها ومقوماتها التي تقوم بها وزارة التراث والثقافة وكل المؤسسات الثقافية والخاصة والعامة تؤكد على أن هناك نوعا من الاستمرارية في هذا النشاط على مستوى المنتدى الأدبي والنادي الثقافي والأندية الرياضية والمناشط العامة والوطنية والمهم هو هذه التنمية الذاتية في العمل الثقافي والتي لا توهب وإنما تكتسب والإنسان العماني بطبيعته محب للمعرفة وينهل من روافدها كيفما استطاع وهي دائما في تنامي مستمر من خلال مانراه من إصدارات سواء في مجال الكتب أو الشعر أو الروايات وهذه كلها تصب في خانة النمو الثقافي الذي عاشته عمان من خلال نهضتنا المجيدة منذ عام ٢٣ يوليو ١٩٧٠ بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم ليحقق للإنسان العماني بنيه متكاملة في جانبه الإنساني والمعرفي والثقافي والأسري في حد متكامل.

الموانئ" الكويتية

تطوير آليات تشغيل الكوادر الوطنية في العقود مع القطاع الخاص

الكويت / وكالات :

أعلنت مؤسسة الموانئ الكويتية أن لجنة التكويت في المؤسسة توصلت إلى عدد من التوصيات متعلقة بتقييم تجربة التكويت منها إعداد لائحة تكويت العمالة الوطنية في القطاع الخاص العامل في المؤسسة ومناقشة تجارب إدارات مكافحة التلوث البحري والعمليات البحرية والأمن والسلامة وخدمات المجتمع والنقليات مع عقود العمالة الوطنية في القطاع الخاص وإجراء المزيد من الدراسة والتنسيق بين القائمين على المشروع والإدارة المعنية بمسألة التكويت داخل المؤسسة وأثر التجربة على الموظفين الكويتيين العاملين لدى المقاولين وشركات القطاع الخاص.

ونوه مقرر لجنة التكويت فوزي القيص بأهمية اخذ مفهوم شمولية الدراسة بعين الاعتبار وعلى نطاق اوسع بحيث تشمل دراسة العرض والطلب حول هذه الوظائف في السوق المحلي الكويتي وان لا تقتصر فقط على العمالة في مؤسسة الموانئ.

وقال نائب مدير العلاقات العامة في المؤسسة خلف العبيد ان المؤسسة نجحت في تشغيل حوالي ٢٧٦ كادرا وطنيا في مشروعاتها مع القطاع الخاص مشيرا إلى أن المؤسسة حريصة على العمل بالتعاون مع شركات القطاع الخاص على زيادة هذا الرقم وبحث العوامل الموضوعية والعملية التي يمكن أن تساعد على تحقيقه بما يخدم مصالح جميع أطراف العلاقة.